تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

27 مايو/أيار 2021

1- افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع الافتراضي بالإعلان عن موضوع الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام 2021 وهو: " الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19؛ ماذا حدث في الأشهر الاثني عشر الماضية منذ الاجتماع المشترك الأخير للمجالس التنفيذية". ورحبت برؤساء المجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمتحدثة الضيفة نائبة الأمين العام، وكذلك بمديري الوكالات المشتركة ونوابهم.

2- وفي كلمتها الافتتاحية أشارت إلى أن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يوفر فرصة حسنة التوقيت لمتابعة المناقشات ضمن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللنظر في التدابير التي ستدعو إليها الحاجة من جانب الكيانات الستة ومجالسها التنفيذية لدعم تنفيذ خطة عام 2030. وأكدت مجدداً التقدم الممتاز الذي حققته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة جماعية على مدى العام الفائت، ولا سيما الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية الفورية لجائحة كوفيد-19. ولاحظت أن الاستجابة للجائحة كانت مِحكاً ونجاحاً للنظام الإنمائي.

3- وأبرزت نائبة الأمين العام أن الدور التنسيقي الممنوح للمنسقين المقيمين وبرمجة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن خطة عام 2030. قد منحا زخماً عظيماً للنظام للقيام بالمزيد من أجل الإنعاش من جائحة كوفيد-19. على أنها حذرت من أن الجائحة لا تزال بعيدة كل البعد عن الانتهاء وأن هناك حاجة إلى تصعيد العمل الجماعي كمنظومة دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحددت سبعة مجالات في استعراض نظام المنسق المقيم تتطلب اهتمام الكيانات ومساندة المجالس التنفيذية وهي:

1) *إعداد خطط استراتيجية جديدة للفترة 2022-2025-* لاحظت نائبة الأمين العام أن هذا يمثل فرصة حاسمة لتعزيز اتساق نماذج عمل الوكالات، والصناديق، والبرامج، ونُهج البرمجة إزاء الإصلاح، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة وعلى مبدأ "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب".

2) *التمويل لدعم العمل المتكامل وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة-* أكدت نائبة الأمين العام الحاجة البالغة إلى دعم النُهج المتكاملة بالمزيد من التمويل المرن وغير المخصص من الدول الأعضاء، بغية دعم ترتيبات التمويل المجمَّع، على نحو ما يدعو إليه اتفاق التمويل.

3) *مواءمة برامج وأطر تعاون الوكالات-* أكدت نائبة الأمين العام أنه على الرغم من العديد من التحسينات التي شهدتها الأشهر الاثني عشر الفائتة فإن من الواجب أن يتركز الاهتمام الآن على تنفيذها، ولاحظت الحاجة إلى التعاون الوثيق في عملية إعداد تدابير مشتركة على مستوى المنظومة لتقدير مساهمات الكيانات في أهداف التنمية المستدامة واستخدام المنصات المشتركة مثل منصة UN INFO.

4) *تعزيز مبدأ المساءلة المزدوجة للنظام المستقل الجديد للمنسق المقيم، إزاء الكيانات وإزاء الأمين العام على حد سواء-* لاحظت نائبة الأمين العام أن كل الوكالات الست التي يغطيها الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية هي من بين الكيانات الثمانية عشر التي أضفت الصبغة الرسمية على ترتيبات الإبلاغ بين ممثليها والمنسقين المقيمين كجزء من نُظم أدائها وتقديرها. وفي الوقت ذاته هناك عدد من التقارير الواردة من المنسقين المقيمين عن عدم انخراط الممثلين القطريين في مختلف أنحاء المنظومة بنشاط في هذه العملية. وأضافت أن هناك حاجة إلى رسائل وتوجيهات واضحة من الكيانات وهيئاتها الرئاسية إلى المستوى القطري بهذا الشأن، بما يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في الإرشادات الداخلية التي يوفرها إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري.

5) *الدفع قدماً بالنُهج المتبعة على نطاق المنظومة*- يعتبر تعزيز النُهج على نطاق المنظومة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك نشر المنصات التعاونية الإقليمية تحت قيادة نائبة الأمين العام، والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية كنواب للرئيس، تطوراً إيجابياً جديداً ذا آثار مهمة على المكاتب الإقليمية للكيانات.

6) *النهوض بالكفاءة*. تضطلع الكيانات الستة بدور حاسم في تحقيق الكفاءة من خلال خدمات الأعمال والمرافق المشتركة وقد تحقق تقدم طيب بهذا الشأن حتى الآن. وحثت نائبة الأمين العام المجالس التنفيذية على مواصلة تعميق الحوار مع الكيانات بشأن أوجه الكفاءة، بما في ذلك تلك المتأتية من فرادى الكيانات أو المتولدة ثنائيا.

7) *مواصلة دعم نظام المنسق المقيم وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية*. تدعو الحاجة إلى القيام بالمزيد لضمان رسائل قوية ومتسقة على مختلف المستويات لدعم نظام المنسق المقيم وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب فرادى الكيانات لضمان الإلمام بالالتزامات والتطلعات وتفهمها، بما يكفل استفادة المنسق المقيم من التوليفة الصحيحة للمساءلة والحوافز.

4- وأبرزت نائبة الأمين العام أيضاً أنه بعد مضي ثلاث سنوات من عملية الإصلاح فإن التحسينات المتولدة عن إرساء نظام مستقل ومحايد ومعزز للمنسق المقيم تبدو واضحة للعيان، إلى جانب قيام جيل جديد من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. على أنه وردت رسائل من الدول الأعضاء تشير إلى أن هناك فجوة واسعة بين الطموح والواقع، وبين التطلعات من جهة ومنجزات الإصلاح من جهة أخرى. ولذلك ينبغي استطلاع كل الخيارات المتاحة لضمان توافر تدابير المساءلة والحوافز السليمة لسد هذه الفجوة.

5- وأخيراً أعربت نائبة الأمين العام عن امتنانها للوكالات الست لانخراطها، والتزامها، ودعمها، ولا سيما عند الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهو ما بيَّن أن الاستثمارات في إعادة تموضع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة مثمرة للغاية.

6- وعند تقديم موضوع الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية أكد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن جائحة كوفيد-19 هي أزمة عالمية فارقة ذات عواقب صحية واقتصادية اجتماعية مدمرة. كما لاحظ أن الأولوية الكبرى عند المضي قدماً يجب أن تكون الحيلولة دون وقوع المجاعة والتصدي لانعدام الأمن الغذائي باعتبار ذلك الوسيلة الرئيسية في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات. وأسفرت الجائحة بالفعل عن أضخم تعطيل للتعليم في التاريخ حيث يعاني ملايين التلاميذ من انقطاعات في التعليم ومن ثم الحرمان من الوجبات، وهو ما يضر على المدى الطويل بتنمية المهارات وبالآفاق الاقتصادية. كما أدت الجائحة إلى انتكاس التقدم في ميادين المساواة بين الجنسين، والصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والرعاية غير المأجورة والعمل المنزلي، والعنف الجنساني، وكذلك بالإنجاز الكلي لأهداف التنمية المستدامة. كما لاحظ رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أنه لم يكن هناك قط حاجة أشد من اليوم للوحدة والتلاحم على امتداد الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك فقد دعا المشاركين إلى التأمل في الدروس المستخلصة من الجائحة وفي السبل التي يمكن فيها للوكالات، والصناديق، والبرامج أن تستفيد من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والخطة المشتركة، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

7- وأشارت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنه على الرغم من أن الجائحة قد وضعت على المحك قدرة المكتب على الاستجابة للتحديات ولاحتياجات شركائها فقد استطاع المكتب أن يتواءم بسرعة مع الوقائع المتغيرة وأن يواصل توفير المساندة لشركائه، بما في ذلك تقديم الحلول الطويلة الأجل على طريق الإنعاش المستدام والجامع والصامد. وترجع جذور هذه القدرة على التعبئة السريعة إلى نموذج الأعمال المعتمد في المكتب القائم على الطلب والمموَّل ذاتيا. وخلال فترة قصيرة أبرم المكتب اتفاقات بقيمة تقرب من 900 مليون دولار أمريكي بشأن مشاريع تدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وطرحت المديرة التنفيذية مثال مشروع إنعاش إيداي في زمبابوي، المنفَّذ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك مشروع الصمود الوطني في بنغلاديش، حيث قدم المكتب حلولاً متسمة بالجودة والمردودية لشركائه، بالشراكة مع الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسلطت الضوء على مشروع إنعاش إيداي باعتباره مثالاً على العمل التعاوني مع الوكالات الشقيقة في إطار "توحيد الأداء" لتلبية الاحتياجات الفورية والمتوسطة الأجل للبلدان.

8- وأبدى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موافقته على ما طرحه المتحدثون السابقون مشيراً إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نجحت في تعبئة قدراتها الكاملة على امتداد 131 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية كما لم تفعل قط من قبل لمساندة البلدان في الاستجابة للجائحة. وأوكل الأمين العام إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتنسيق مع نائبة الأمين العام، مهمة القيادة التقنية للاستجابة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-19. وعمِل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون الوثيق مع النظام المستقل والمعزز حديثاً للمنسق المقيم وكذلك مع الوكالات الشقيقة ضمن النظام الأوسع للأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ويغطي الإطار الأولويات المتكاملة، بما في ذلك النظم الصحية المعززة، والحماية الاجتماعية، والوظائف، وسبل كسب العيش، والاقتصاد الكلي، والتماسك الاجتماعي. وأشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى رغبة الكثير من البلدان في التصدي للتحديات الناشئة بمواقف ووجهات تركيز جديدة، والاستعداد للاستثمار في وتيرة معجَّلة من التغيير عبر الرقمنة، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

9- ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استحدث مساراً للإنعاش الأخضر مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة بما يكفل تلقي البلدان لأفضل دعم ممكن من المنظومة، سواء كان ذلك في أنشطة التحول في مجال الطاقة، أو التكيف المناخي، أو الحلول القائمة على الطبيعة. كما يجري استحداث آليات جديدة للتصدي لتحديات الديون الماحقة التي تواجه البلدان. وأبرز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أن التقدم المعجَّل نحو المستقبل الأخضر الرقمي حيث لا يُسمح بتخلف أحد عن الركب سيكون أولوية البرنامج في فترة الخطة الاستراتيجية القادمة، على نحو ما كان عليه أثناء الجائحة.

10- وسلطت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" الضوء على العواقب الاقتصادية المؤلمة للجائحة على الأطفال وأسرهم، وأقرت بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في توفير الإنعاش الجامع والمستدام للجميع. وانضمت اليونيسف إلى 11 وكالة واثنتين من المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل الحفاظ على تدفق ثابت لمعدات الوقاية الشخصية ذات التكلفة المعقولة للحفاظ على سلامة الناس، بما في ذلك العاملون في الخطوط الأمامية. ومن عمليات الشراء إلى ضمان الجودة، ومن التعبئة إلى النقل، قاد مركز مشتريات الأمم المتحدة في كوبنهاغن هذه الجهود، والتي أسفرت عن تسليم أكثر من 140 ألف طن متري من المعدات إلى 173 بلدا. وعبر مرفق كوفاكس تعمل اليونيسف مع الوكالات الأخرى، والحكومات، وهيئات النقل واللوجستيات، وقطاع الصناعة الدوائية، على مساندة شحن 75 مليون جرعة من اللقاحات إلى 125 بلداً مشاركا.

11- كما تعمل اليونيسف مع الوكالات الأخرى لدعم الإنعاش الاقتصادي الطويل الأجل عبر برامج مبتكرة للحماية الاجتماعية. وأدى هذا العمل المشترك إلى توسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية الوطنية لتشمل أكثر من 47 مليون أسرة في 128 بلدا.

12- وحذر نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المشاركين من أن أثر الجائحة قد أدى إلى انتكاس التقدم المحرز بالنسبة للنساء، والبنات، والشباب، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية. وزاد العنف الجنساني وعرقلت الجائحة استخدام وسائل منع الحمل لملايين النساء في مختلف أنحاء العالم، مما يزيد من نسبة حالات الحمل غير المقصود، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. واستحدث صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل مبتكرة تضمنُ استمرار الخدمات الجنسية والإنجابية الشاملة والحقوق الإنجابية خلال الجائحة، والتصدي للممارسات المؤذية والعنف الجنساني، وتكفلُ الإمداد بوسائل منع الحمل والسلع الصحية الإنجابية، وكذلك توفير معدات الوقاية الشخصية.

13- وأفاد نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن المكاتب القطرية للصندوق أبلغت في استقصاء داخلي أجري مؤخراً عن أن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد وفَّرت أساساً صلباً للأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتيسير الاستجابات الفعالة والحسنة التوقيت بشأن الجائحة. ويُنظر إلى المنسقين المقيمين على أنهم يضطلعون بدور أساسي في تمكين المشاركة الفعالة والجامعة لكيانات الأمم المتحدة في الاستجابة لأولويات النساء والبنات.

14- وبشأن الجوانب الأخرى للإصلاح، أشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه التحديد إلى أن نسبة تقرب من 70 في المائة من المكاتب القطرية للصندوق قد أبلغت عن تحقيق شكل ما من أشكال مكاسب الكفاءة من خلال القيام بمشتريات مشتركة مع الوكالات الأخرى وإبرام اتفاقات طويلة الأجل مع مقدمي الخدمات. وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى الحاجة

إلى تسريع التقدم على طريق خطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شدد نائب المدير التنفيذي للصندوق على أهمية توفير الدول الأعضاء للتمويل المرن والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق التمويل.

15- وأثنى نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على الطريقة التي استجابت بها الوكالات لأزمة كوفيد-19 باعتبارها مثالاً من أفضل الأمثلة على تنسيق الأمم المتحدة، ووحدتها، وتماسكها. وفي الوقت ذاته تساءل عن الأسباب التي حالت دون القيام بالتنسيق قبل الأزمة. وبرأيه فإن الجائحة ولَّدت العديد من الدروس بشأن استحداث وتنفيذ الاستجابات الاقتصادية الاجتماعية مع الشركاء والتشغيل البيني للمنظومة، ودعا إلى "بناء المستقبل معاً" والتركيز على الاحتياجات المتعددة الأبعاد والطبقات للضعفاء، وعلى تطوير فهم مشترك للعوامل المحركة لهشاشة الأوضاع. وأكد أن من المتعذر تلبية أي من هذه الاحتياجات من خلال مهمة وكالة منفردة واحدة. وتعتبر الأنشطة المشتركة للتحليل، والعمل، والبرمجة في ميادين الصحة، والتغذية، والحماية الاجتماعية ضمانات في وجه الصدمات المقبلة ستحمي المكاسب الإنمائية والاستثمارات التي تم توظيفها وستبني حلولاً مستدامة طويلة الأجل.

16- واستذكرت نائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه حتى قبل أن اندلاع الجائحة لم يكن العالم على مسافة قريبة من تحقيق أهداف وتطلعات منهاج عمل بيجين، وأكدت أن أزمة كوفيد-19 خلَّفت أثراً بالغاً على النساء والبنات، وأدت إلى توسيع الفجوات الجنسانية. كما شددت على أنه في الوقت الذي ألقت فيه الجائحة الضوء على الفوارق القائمة فإنها خلقت مشاكل جديدة، حيث زادت مسؤوليات الرعاية الملقاة على كاهل النساء، مما يجعل من الصعب عليهن المشاركة في القوة العاملة، ويزيد من حدة أوجه عدم المساواة الرقمية. وفي ظل هذه الأوضاع، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة وبالبناء على مهمتها الثلاثية، إلى الدفع قدماً بوجهة تركيز متماسكة ومتكاملة بشأن المساواة بين الجنسين في استجابتها للجائحة.

17- وأبرزت نائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ثلاث طرق اضطلعت بها الهيئة بدور هام في هذه العملية: 1) الدفع قدماً بالقيادة الفكرية وصياغة الخطاب في منظومة الأمم المتحدة بشأن أثر الجائحة على النساء والبنات؛ 2) جمع ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بالأثر البالغ للجائحة على النساء والبنات ومراعاة ذلك في خطط الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية؛ 3) إدراج مؤشرات جنسانية وأهداف مالية للبرمجة الجنسانية ضمن الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للاستجابة والإنعاش مما يخلِّف أثراً حاسماً على البرمجة المشتركة وعلى استخدام منظور جنساني في الاستجابات.

18- وأعرب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن سروره باتساق البرنامج مع الأطر المشتركة للأمم المتحدة وترويجه المتواصل للابتكار كجزء من عملية الإصلاح لضمان التواؤم مع أولويات البلدان المضيفة وتفادي الازدواجية في مهام الوكالات المختلفة. وفي الوقت ذاته أعرب عن قلقه من التحديات الهائلة المقبلة حيث يواجه 270 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم خطر الجوع. وأكد التركيز على تعزيز صمود الدول الأعضاء في وجه الصدمات، بما يتيح لها الاستجابة بقدراتها الذاتية عند اندلاع الأزمات.

19- وأعربت الدول الأعضاء في تعليقاتها عن شكرها لرؤساء الوكالات ولنواب المديرين التنفيذيين لما قدموه من معلومات محدَّثة عن جهودهم الجماعية الرامية إلى معالجة الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأبدت موافقتها عموماً على العمل التعاوني المنجز خلال الأزمة وحثت على مواصلة هذه الجهود وتكرارها على امتداد المنظومة لبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و"عدم السماح بتخلف أحد عن الركب".

20- وأشار أحد المتحدثين، بصفته من الجهات المانحة، إلى أن الجائحة قد أظهرت مدى تشابك التحديات العالمية، بما يعكس الحاجة إلى حلول متعددة الأطراف ويخلق زخماً تمس الحاجة إليه لاستجابة عالمية منسقة إزاء الأزمات، وأهمية الشراكات المتينة لتحقيق ذلك. وأعرب عن شكره للوكالات لاحتضانها القوي للخلاصات التي توصل إليها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وفيما يتعلق بالمستقبل أكد الحاجة إلى مواصلة الاستجابة المنسقة وتوسيعها لتغطي مجالات أخرى، وهي:

1) التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، والحلول القائمة على الطبيعة؛ 2) الاستراتيجية الرقمية على نطاق المنظومة لعالم ما بعد الجائحة؛ 3) الإنعاش الجنساني الكامل من تأثيرات جائحة كوفيد-19؛ 4) المزيد من التفعيل لمبدأ "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب". كما اقترح مراعاة هذه الأولويات في الخطط الاستراتيجية الجديدة.

21- واغتنمت بعض الوفود الفرصة لإبراز أولويات أخرى تراها مهمة لدحر التأثيرات الضارة للجائحة. وشملت هذه الأولويات تعميم توزيع اللقاحات، وترويج آليات التمويل المبتكر، ودعم الاقتصادات المحلية.

22- ودعا متحدث آخر إلى مواصلة الجهود لتعزيز الانسجام بين أنشطة الوكالات ضمن أطر التعاون. وأشير إلى أن ما يقرب من 40 في المائة من كيانات الأمم المتحدة لم تتخذ بعد تدابير لمجانسة البرمجة الخاصة للوكالات مع إرشادات أطر التعاون. وبالمثل فقد حُضت الوكالات على تعزيز التعاون أكثر فأكثر لتلبية متطلبات محور العمل الإنساني والتنمية والسلام عبر المزيد من الأنشطة الإنمائية المشتركة، ولا سيما في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات.

23- كما أشارت الوفود إلى الحاجة إلى المزيد من التعزيز للتعاون المتعدد الأطراف إلى جانب التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون بين الشمال والجنوب.

24- ولاحظت الوفود أن 47 في المائة من الوكالات لم تقم بعد بتغيير مواصفات وظائف ممثليها القطريين بحيث يكون من الواضح أن عليهم رفع تقاريرهم الآن إلى المنسق المقيم، وحثت الوكالات على القيام بذلك، واتخاذ خطوات أخرى لضمان الاحترام الكامل لقيادة المنسق المقيم ومساندته على المستوى القطري.

25- وبالتطلع إلى تنفيذ ما خلص إليه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، وفي ضوء نموذج مركز المشتريات الذي عمل خلال جائحة كوفيد-19 لدعم 436 منظمة بخدمات النقل الطارئ، ومعدات الوقاية الشخصية وغير ذلك من الإمدادات، أعربت الوفود عن رغبتها في زيادة البرمجة المشتركة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فقد حُضت الوكالات على منح الأولوية للربط بين البيانات والإحصاءات بغية تحسين وتسريع الأنشطة الجماعية للتخطيط والتنفيذ.

26- وحفاظاً على زخم عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فقد تم حث الوكالات الست على مواصلة الدفع قدماً بالتزاماتها الإصلاحية بغية ضمان نُهج متجانسة وكفوءة ومشتركة في ميادين السياسات والبرامج. ويشمل ذلك جهود البرمجة المشتركة التي تكفل ضم الدراية الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للعناية بأمر الاحتياجات والأولويات القطرية.

27- كما جرى التأكيد على الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية كوسيلة للمساعدة في الدفع قدماً بمسيرة إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ورأت الوفود أن الأمثلة المستخلصة من الاستجابات القطرية تُبرز مرة أخرى إمكانية التعاون مع هذه المؤسسات عبر تقاسم البيانات ونُهج السياسات العابرة للمنظمات.

28- وفي الحديث مجدداً عن الأثر البالغ للجائحة على النساء والبنات أبرز أحد الوفود أهمية البيانات الجنسانية وتقديم الدعم للبلدان للحصول على التمويل اللازم للعناية بالإحصاءات الجنسانية.

29- ولاحظت بعض الوفود الأهمية المحورية للتضامن ولنهج تعددية الأطراف، وأكدت أن العمل على استئصال الفقر بكل أشكاله وأبعاده يجب أن يظل الهدف الأسمى لجهود الوكالات. كما أن من الواجب أن تتواصل مواءمة سياسات هذه الوكالات مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وخطة 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التركيز على البلدان التي تمر بأوضاع خاصة.

30- وأقرت الوفود بأهمية التمويل المرن والمساهمات الأساسية، والتي يؤثر العجز فيهما على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للجائحة والوفاء بمهمة إعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

31- واستجابة للتعليقات والتساؤلات التي طرحتها الدول الأعضاء أشارت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دورها كرئيسة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وأوضحت أن عمل وغاية اللجنة يتمثلان في ضمان توفير منصات أفضل للتعاون بين الوكالات، وتبسيط ممارسات الأعمال، وتعزيز الكفاءة. وهذه اللجنة قائمة على توافق الآراء، وقد أثبتت كفاءتها العالية خلال الجائحة. كما أنها ترمي إلى بناء علاقات ذات شفافية أشد لتمكين الدول الأعضاء من إخضاع الوكالات للمساءلة ومساعدتها على إدارة التطلعات منذ البداية. وتركز اللجنة كذلك على بناء العلاقات الاستراتيجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

32- وأكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة للمشاريع مجدداً دعم مكتبها الكامل لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وكوكالة ذاتية التمويل وغير برامجية فقد سلط المكتب الضوء على الطلب الشديد على خدماته وشدد على الشفافية، والقيمة المضافة، والمرونة، والجودة، والسرعة في الخدمات، وهي عناصر ستُدرج، كما قالت المديرة التنفيذية، ضمن الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2022-2025.

33- ولاحظ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأبعاد المتعددة الأوجه لجائحة كوفيد-19 وقال إن برنامجه يعمل بنشاط لفهم أثر الجائحة، وتحديد مواقع الضعف القصوى والنكسات الأعمق. وأفاد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمعن في الدروس المستخلصة بشأن سبل الاستخدام الأفضل للتحليلات الناشئة عن التقديرات والبيانات التي يولِّدها البرنامج على المستويين الوطني والدولي، بغية استهداف المجالات التي يمكن فيها لهذا البرنامج أن يحقق أعظم الأثر.

34- وبالإشارة إلى التعليقات بشأن أولويات الخطط الاستراتيجية المقبلة أوضح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الضرورة الحتمية للإنعاش الأخضر ستكون عنصراً محورياً جداً في الطريقة التي سيمضي فيها البرنامج قدما. وبالمثل فإن استئصال الفقر، والحماية الاجتماعية، والرقمنة ستكون عناصر أساسية لدعم الإنعاش الاقتصادي، في حين أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عام 2030 ستشكل القالب اللازم للتنفيذ. وأضاف أن الملكية الوطنية تظل نقطة مرجعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

35- وبشأن موضوع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أوضح المدير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بتنقيح اختصاصات ممثليه المقيمين في مرحلة مبكرة للغاية بما يشير بصراحة إلى العناصر الأساسية لإطار التعاون في عمل البرنامج. كما أكد أن مبدأ المساءلة المتبادلة يجب أن يُعزز على أساس تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة. ودعا المدير الدول الأعضاء إلى إبداء العناية الواجبة لضمان أن يكون باستطاعة الوكالات، والصناديق، والبرامج الحفاظ على مساءلتها في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإزاء مجالسها، على أن يظل نصب الأعين أن سردية الإصلاح يجب ألا تركز فحسب على آليات التنسيق، بل وعلى الأثر المشترك الذي تولِّده أيضا.

36- وبمتابعة الحديث عن موضوع إصلاح الأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية أشارت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى ثلاثة مجالات ذات أولوية تعتزم وكالتها التركيز عليها وهي: 1) احتياجات التكيف مع تغير المناخ؛ 2) رقمنة التعليم؛ 3) التغذية. وأضافت أنه تجري مواءمة البرامج القطرية للمنظمة بالكامل مع أطر التعاون.

37- وتحدثت المديرة التنفيذية أيضاً عن الكفاءات التي يمكن أن تولِّدها الوكالات في أعقاب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي يمكن أن تحقق مزايا عظيمة، بما في ذلك استثمارها في البرامج القطرية.

38- وأقرت المديرة التنفيذية بقيمة التعاون بين الوكالات في أنشطة المشتريات، استناداً إلى تجربة الاستجابة المشتركة لجائحة كوفيد- 19، وأكدت أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تكون مصدر شراء موثوق وهذا مجال بالمستطاع أن تنمو فيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

39- ورداً على تعليقات الدول الأعضاء بشأن التشغيل البيني للبيانات بغرض تحسين وتسريع التخطيط والتنفيذ الجماعيين، أشارت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الحاجة البالغة إلى توفير التمويل المرن للوكالات كي تتمكن من تحقيق مثل هذا التشغيل وتمويل منصات مثل نظام بيانات UN INFO.

40- وأكد نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن البرامج القطرية للصندوق متوائمة تماماً مع أطر التعاون وأنه يجري تقييم الممثلين القطريين في ضوء إطار الإدارة والتعاون كمقياس لأدائهم. وكرر التزام الصندوق بالبرمجة المشتركة، ولاحظ الزيادة الكبيرة في التمويل الذي تلقاه الصندوق من الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات، وهو اتجاه يُنتظر أن يتصاعد في السنوات المقبلة. كما شدد على أهمية التمويل المرن وغير المخصص في ترويج البرمجة المشتركة للوكالات.

41- واتفق نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع الوفود التي أشارت إلى أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من أجل التخطيط القائم على الأدلة، بما في ذلك في سياق الأزمة الصحية العالمية الجارية. ولاحظ أن الصندوق قد أنشأ لوحة

متابعة للهشاشة السكانية في ظل جائحة كوفيد-19، وهي توفر بيانات مصنفة على المستويات الوطنية ودون الوطنية ومحدَّثة يوميا.

42- وأشار نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى الجيل التالي من الخطط الاستراتيجية مؤكداً أهميتها من حيث إنها تعكس إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بطريقة جيدة التنسيق، ولاحظ أهمية إنشاء خطط استراتيجية جديدة تنسجم مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 وأطر التعاون. كما أكد على الدور الذي يضطلع به محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وأثره على الصمود والاستعداد، وكذلك على الحاجة إلى نظم للحماية الاجتماعية مستجيبة للصدمات لإعداد البلدان للأزمات المقبلة.

43- وأكد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إطار الإدارة والمساءلة كأساس حاسم لضمان المساءلة المتبادلة وأبرز انخراط **البرنامج** المتين في هذا الصدد.

44- كما أكد أهمية إدماج الدروس المستخلصة من الجائحة في فهم دور المنسقين المقيمين المتسم بمسؤولية اقوى للاضطلاع بدور القيادة وكنقطة للتلاحم.

45- واستذكرت نائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الأزمة المالية لعام 2008 وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 تمثل أزمة متكاملة بحق على العديد من الجبهات. وحذرت من خطر نشوء المزيد من الفوارق نتيجة لها، وهو ما يتبدى بالفعل في عدم المساواة في الحصول على اللقاحات. ولاحظت كذلك أن المسؤولية الحقيقية للمجتمعات تبدو مختلفة جداً في أعقاب الجائحة، حيث اتسعت الفجوات الجنسانية ولم تعد المرأة تشغل مناصب قيادية أو تشارك بشكل كامل في الاقتصاد.

46- وتتطلب هذه الأزمة بطبيعتها نهجاً للشراكة لا سابق له تعجز الوكالات عن تحقيقه وحدها. وأشارت نائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أمثلة عديدة عملت فيها الهيئة مع الوكالات الأخرى في الاستجابة للأزمة مثل: 1) الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مبادرة تسليط الضوء لاستئصال كل أشكال العنف ضد النساء والبنات؛ 2) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن رصد أداة تتبع السياسات الجنسانية لإجراءات السياسات الجنسانية العالمية المتعلقة بمعالجة أزمة كوفيد- 19؛
3) العمل مع منظمة الصحة العالمية بشأن تصنيف بيانات حالات كوفيد-19 حسب نوع الجنس والعمر.

47- ومضت نائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قائلة إن هذه الشراكات يجب أن تتوسع خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقق النجاح. ووجهت الأنظار إلى منتدى المساواة بين الأجيال كمثال على المنصات المطلوبة للشراكات الخارجية حيث إنه يضم منظومة الأمم المتحدة ويستفيد في الوقت ذاته من الشراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك أكدت أن هناك فرصة للتأثير على العمليات المتعددة الأطراف، مثل مجموعة العشرين، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، ومجموعة الدول السبع لضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة في محور هذه المناقشات.

48- ولاحظت نائبة المديرة التنفيذية الضآلة الشديدة للتمويل المخصص للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، حيث تُنفق نسبة تقل عن اثنين في المائة من الموارد فعلياً من أجل الدفع قدماً بهذه المساواة على وجه التحديد. ولاحظت أن ذلك يؤكد الحاجة إلى نهج متكامل لضمان أن تكون الاعتبارات الجنسية لا جزءاً من الخطط الاستراتيجية فحسب بل ومن البرمجة المشتركة أيضا.

49- وفي ملاحظاته الختامية شدد نائب رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومدير المناقشات التفاعلية للجلسة على أن المضي قدماً على طريق إنجاز أهداف التنمية المستدامة سيتطلب جهوداً تعاونية ضخمة. وأقر بالعبء الإضافي الملقى على عاتق منظومة الأمم المتحدة ونوَّه بالعمل التعاوني الذي قامت به الوكالات لتحقيق النتائج في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتطلع إلى تطوير الخطط الاستراتيجية للكيانات مؤكداً أهمية النُهج المتمحورة حول الناس، والمستجيبة للاعتبارات الجنسانية، والمستندة إلى حقوق الإنسان، والتي تُعنى في الوقت ذاته بالروابط المتبادلة بين الصحة، والتجارة، والشؤون المالية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

50- وعند اختتام الاجتماع ردد رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أصداء رسائل الدول الأعضاء إلى الوكالات وحثها على العمل بصورة أوثق، ولاحظ في الوقت ذاته التقدم المحرز بالفعل الذي بينته الأمثلة المطروحة للنقاش خلال الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك أكد أهمية المهام الفريدة للوكالات ومزاياها النسبية، والتي تساهم كل منها بأفكارها، ومواهبها، ومواردها الذاتية في الجهود الجماعية. وقد تبين له أنه في حين أن الجائحة قد كشفت عن سبل جديدة للعمل معاً، فإن الجهود والأمثلة المطروحة للنقاش كانت حيوية ومبشرة بحل المشكلات المترابطة للعالم.